الأهرام

المصدر : اليســـــــــــــوم

التاريخ : ٢٧ شـــــــوال ١٤٠٦ هـ

ماذا تعرف عن الأقلية الاسلامية في اليونان؟

● المشاكل التي تواجهها الاقلية الاسلامية :

قلنا فيما سبق ان الاقلية الاسلامية في اليونان ينبغي ان تتمتع بمقتضى معاهدة لوزان والدستور اليوناني نفسه بكافة الحقوق التي يتمتع بها المواطنون اليونانيون من المسيحيين . وكان المسلمون يتمتعون بكامل حقوقهم من البيع والشراء وفتح المدارس والمحلات التجارية وانشاء المساجد والمباني السكنية وغيرها من الحقوق منذ بداية عهد الاقلية وطوال ٤٥ عاماً (اي حتى عام ١٩٦٥م).

الا انه يجب ان نعلنها صريحة في هذا المقام ـ كما اعلناها في الاماكن الاخرى وهي الصحافة المحلية عندنا ـ ان وضع الحكومات اليونانية قد تغيرت نحو الاقلية الاسلامية منذ ذلك التاريخ ، حيث طرات عدة مشاكل جدية تتطلب الحل العادل والعاجل .

ومن اهم تلك المشاكل :

اولا : عدم السماح للمسلمين بالبيع او الشراء في العقارات .

فالمسلم حاليا لاتسمح له الحكومة بشراء العقارات من مسلم او غير مسلم ، ولا تسمح له ايضا ببيع ارضه او عقاره الى مسلم. واذا اراد او اضطر المسلم الى بيع عقاره فلابد ان يبيع ذلك الى مواطن مسيحي .

ثانياً : عدم السماح بانشاء مبان سكنية جديدة او ترميم القديم منها . إلا في حالات استثنائية وبصعوبات بالغة .

ثالثاً : حرمان المسلمين من انشاء مساجد او مدارس جديدة او ترميم القديم منها وفي حالة طلب الاهالي اجراء اصلاحات او ترميمات بالمسجد على حسابهم الخاص فان طلبهم هذا يحال الى الاسقفية في اثينا وتوجد طلبات مضى عليها اكثر من خمس سنوات ولم تات موافقة الاسقفية بعد (٥) .

امثلة لبعض الطلبات التي تنتظر الموافقة :

١ ـ مسجد اسقالوما (مه نه تلر) .

٢ ـ مسجد سبموولا (صمدل) .

٣ ـ مسجد قروويلى (قره قورجالى) .

٤ ـ مئذنة مسجد قوله ٦ (يوواجيلى) .

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

٥ ـ مئذنة مسجد تي ازموص (ياصى كوى) .
٦ ـ مئذنة مسجد اراطوس (قره جه اوغلان) .
(وهـذه كلهـا في منطقـة قوموتيني ـ فقط) .

رابعاً : مشكلة تامين ونزع ملكية كثير من اراضي المسلمين لاغراض مختلفة مثل :

١ ـ انشاء جامعة جديدة قرب مدينة قـوموتيني على اراضي شاسعة ـ ثلاثة الاف دونم ، والدونم قطعة من الاض مكونة من الف متر مربع ـ كانت تخص اربع قرى اسلامية (ايارما ، طامنا ، ريزوما وذيمى) .

٢ ـ توسيع معسكرات الجيش واماكن تدريبهم شمال مدينـة قوموتيني ، وبناء على هذا لايسمح للمسلمين بالدخول في اراضيهم مع انه لم ينشأ فيها منذ اكثر من خمس سنوات اية منشآت من قبل الحكومة . فـالاراضي الزراعية الخصبة في تلك المنطقة تحولت الى مـرعى لبعض الرعاة . وتقدر مساحتها باربعة الاف (٤٠٠٠) دونم .

٣ ـ انشاء مصانع جديدة وغيرها من المنشآت لانفسهم .

٤ ـ وقد يكون نزع الملكية بقصد توزيع الارض للمسيحيين فقط ، مثل ما حصل قبل بضع سنين في احدى القرى (موشه) التابعة لمدينة فوموتيني فأخذت الحكومة هناك اراض كثيرة بالقوة من ايدي المسلمين حيث وضعت عددا كافيا من الجنود ، منعوا اقتراب كل مسلم من ارضه فـوزعـوهـا للمسيحيين . وامام تلك القرية وحده اخذ منه ٩٠ دونماً .

خامساً : مشكلة توحيد الاراضي الزراعية (اناداسموص) في بعض المناطق واليكم هذه الواقعة :

مزارع كان عنده قطع من الارض في اماكن مختلفة، المجموع الكلي لهذه الاراضي يساوي مائة دونم مثلا. قالوا : لنجمع نوحد هذه الاراضي ليكون الانتفاع بها سهلا، فشكلت لجان للتصنيف، الا انه لم يوجد احد : من المسلمين في هذه اللجان ، صنفت الاراضي حسب رغباتهم فجعلت بعضها من الصنف الاول وبعضها من الصنف الثاني او الثالث حتى الثامن ، واعتبرت اغلب اراضي المسيحيين من الصنف الاول او الثاني ، اما ارض المسلم فجعلت من الصنف السابع او

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بقلم : حسن محمد باتسامان
قوموتيني - اليونـــان

« الحلقة الثانية والاخيرة »

الثامن .

فبناء على هذا التصنيف الظالم المخطط لغصب ارض المسلمين من ايديهم تضرر كثير من المسلمين في التوزيع الجديد كما تضرر بعض اراضي اوقاف المسلمين . فمثلا في قرية ديالامبي (بالابان كوى) اعطيت للاوقاف ٢٥ دونماً فقط مقابل ٦٠ دونماً كانت لها في اماكن مختلفة وكانت كلها اراضي خصبة .

وخلاصة القول ، ان المسلم في التوزيع الجديد يأخذ اقل بكثير مما كان يمتلكه من قبل . واما المسيحي اليوناني فيأخذ ضعف ماكان يمتلكه . ومعنى هذا ان اراضي المسلمين واوقافهم في بعض المناطق بتراقيا الغربية في اليونان تغصب منهم باسم (توحيد الاراضي المجزئة لصالح الكل) وهذا ظلم صريح .

سادسا : مشكلة التعليم :

تتدخل الحكومة في تعيين المدرسين في المدارس التي يقيمها الاهالي المسلمون ، وتعين مدرسين من قبلها دون النظر الى الكفاءة . مع ان معاهدة لوزان كانت تنص على ان للاقلية الإسلامية في اليونان حق فتح المدارس وتعيين المدرسين ، على ان تكون النفقات المالية على الاقلية نفسها مع تدعيم مالي بسيط من قبل الدولة .

وتوجد حالياً في منطقة اكسانتى مدرستان ابتدائيتان مقفولتان بسبب خلاف حاد بين الحكومة والمسلمين . فالحكومة تصر على مدرس معين ولا تسمح لغيره ولكن القرويين المسلمين ثبت لديهم عدم كفاءة ذلك المدرس وادت هذه المشكلة الى اقفال المدرسة .

سابعاً : طرد بعض المدرسين من وظائفهم :

تطرد الحكومة بعض المدرسين المسلمين الذين عندهم كفاءة عالية من وظائفهم ، بادعاء انهم يقومون بدعاية ضد مصالح دولة اليونان او انهم يدرسون كتباً غير مصادق عليها من قبل الحكومة اليونانية وما الى ذلك من ادعاءات ومفتريات باطلة . كما جرى معي شخصياً . فكنت مدرساً في المعهد الديني بمدينة قوموتيني ، ادرس اللغة العربية والتاريخ الاسلامي فطردت عام ١٩٧٧م نهائياً من المعهد وقيل في سبب الطرد (انك تدرس كتباً غير مصادق عليها ....) ولكن السبب الحقيقي غير ذلك .

فالحقيقة هي : ان خريجي الجامعات الاسلامية وخريجي مدارس المعلمين بتركيا ، هم من غير المرغوب فيهم ، فمن النادر ان يعين احد من خريجي هذه الجامعات في التدريس .

ثامناً : عدم وجود كتب وادوات دراسية كافية في مدارس المسلمين :

فالمدرس الحكومي يوزع في بداية السنة على جميع التلاميذ كتباً مدرسية جديدة بالمجان . واما المدرس المسلم فلا يجد كتباً للتوزيع .

وان وجد ، فتكون من الكتب القديمة البالية وغير الكافية للتلاميذ . والسبب في ذلك يرجع الى عدم تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين الدولتين تركيا واليونان بخصوص الاقليتين . اذ ان الدولتين كانتا قد وقعتا عدة اتفاقات بينهما والاخيرة منهـا مـؤرخـة بتـاريـخ ١٩٦٨/١٢/٢٠م بموجبها كانت الدولة التركية ترسل كتباً مدرسية الى الاقلية الاسلامية في اليونان ، ودولة اليونان كانت ترسل الى الاقلية المسيحية في اسطنبول بتركيا . إلا انه كلما توترت العلاقات السياسية بين الدولتين فلا تطبق الاتفاقيات بشأن الاقليات . فالاقليات هي التي تدفع الثمن وتتضرر في هذه الحالات .

● مشكلة المدرس الذي تنصر :

نشأت هذه المشكلة عندما تنصر احد ابناء المسلمين واصبح مسيحياً وكان يدعى محمد مؤمن واصبح يعرف فيما بعد بتاكى مؤمن ، حيث عينته الحكومة معلماً في مدينة الكساندروبولى ليدرس ابناء المسلمين . وقد احتج اولياء امور الطلبة على ذلك إلا ان الحكومة اصرت بل فرضت عليهم دفع مبلغ ١٠٠ دولار يدفع للمعلم المذكور اضافة الى راتبه ، ورغم ان سكان تلك المدينة اشتكوا لرئيس دار الافتاء مطالبين باقالة المعلم إلا ان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

احداً لم يستجب لشكواهم رغم ان كل الدلائل تشير بعدم مقدرة المعلم القيام بواجبه نحو التلاميذ من تعليم وتدريس .

تاسعاً : مشكلة التفرقة العنصرية (او اسقاط الجنسية عن المواطن المسلم) :

من الاجراءات التعسفية التي تتعرض لها الاقلية الاسلامية ويتناقض مع ابسط حقوق الانسان ـ اخراج واسقاط المواطن المسلم من جنسيته اليونانية . فبناء على المادة (١٩) من القانون رقم ٣٣٧٠ لعام ١٩٥٥م من قوانين اليونان والذي ينص : (اذا حصلت قناعة لدى مسئولي وزارة الداخلية ان مواطناً يونانياً من اصل غير يوناني اذا سافر خارج البلد وليس عنده نية العودة الى اليونان مرة اخرى ، فانه يسقط ويخرج من جنسيته اليونانية) .

واستناداً على هذه المادة من القانون يسقط ويخرج كثير من الاقلية الاسلامية من جنسيتهم اليونانية ، لانهم سافروا خارج البلد وليسوا من اصل يوناني . وبذلك تضيع حقوقهم واملاكهم وثرواتهم .

وهناك امثلة كثيرة لذلك في الماضي ، وما زالت هذه الاجراءات التعسفية مستمرة الى يومنا هذا . فقبل ايام اتى وفد الى دار الافتاء في قومرتيني من بينهم الرئيس الثاني لبلدية [illegible] يشتكون من استيلاء [illegible] على [illegible] دونماً من اراضي المسلمين وتوزيعها للمسيحيين بحجة ان صاحب تلك الارض قد هاجر الى تركيا . مع ان الارض لم تكن ملكاً له ، انما هي للمالكين الاخرين من المسلمين وعندهم ما يثبت ذلك من سندات عثمانية او يونانية .

وقد يعود بعض الاشخاص الذين اسقطت عنهم الجنسية اليونانية الى بلدهم اليونان فيعيشون فيها بلا جنسية ولا حقوق سياسية او مدنية ومناك امثلة لذلك :

١ ـ امام المسجد في قرية فيليرا (بويوك سيركه لى) التابعة لمدينة قومرتينى السيد / علي قره كوز .

٢ ـ والسيد صالح عبدالرحمن ، خريج ثانوية الائمة والخطباء في تركيا والمقيم حالياً في قرية باليوقطراميون (قره كوى) التابعة لمدينة اكسانتى .

وجدير بالذكر ان اليونان قد قبلت بيان الامم المتحدة لمحاربة التفرقة العنصرية بجميع اشكالها في ١٠ يونيو ـ حزيران ١٩٧٠م ووضعته موضع التنفيذ ابتداء من ١٨ يوليو ـ تموز ١٩٧٠م في نفس السنة فبهذا قد تعهدت الدولة اليونانية محاربة جميع اشكال التفرقة العنصرية داخل حدودها وخارجها . بل اكثر من ذلك ان الدولة العثمانية قد تعهدت طبقاً لمادة (٢) فقرة (ح) من بيان التفرقة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

العنصرية بتغيير جميع قوانينها وموضوعاتها التي قد تشير او تدل او تحث على التفرقة العنصرية . ولكن ما تعهدت به اليونان شيء ، وما تقوم به شيء اخر .

عاشراً : مشكلة الاوقاف الاسلامية ونزع ملكية بعضها :

تحدثت فيما سبق عن الاوقاف الاسلامية وادارتها . هذه الادارة كانت تخص المسلمين فقط ، والمفتي في كل محافظة كان هو المسئول الاول والشخص الذي له السلطة العليا على الاوقاف . إلا ان الحكومة اليونانية اصدرت قانوناً ـ بلا تشاور مع المسئولين في الاقلية المسلمة ـ قبل خمس سنوات بتاريخ ٢٠ نوفمبر عام ١٩٨٠م تحت رقم ١٠٩١ ، بمقتضاه تأخذ من يد المسلمين حق تصرفهم الحر في الاوقاف وسلطة المفتيين على الاوقاف فتعطيها للمحافظ (الوالى) المسيحي في كل محافظة .

احتجت الاقلية المسلمة واستنكرت هذا التصرف من الحكومة احتجاجاً شديداً برئاسة زعمائهم الدينيين (المفتيين ، مفتي مدينة قوموتيني ومفتي مدينة اكسانتي) فارجأت الحكومة تنفيذ القانون حتى الآن .

يمكننا ان نقول بالاختصار ان الحكومة اليونانية باصدارها هذا القانون الجائر لادارة الاوقاف الاسلامية في تراقيها الغربية قد اثبتت مرة اخرى انها لا تحترم وعودها وضماناتها لهذه المؤسسة الدينية الخيرية ، او بعبارة اخرى الحكومة اليونانية باصدارها هذا القانون انما تهدف الغاء ونسف هذه المؤسسة التي لها اهداف وغايات دينية بحتة ، يجعلها تحت ادارة واشراف المحافظين المسيحيين ، وسيؤدي تنفيذ هذا القانون الجديد الى اغلاق بعض المساجد والمدارس في المدن خاصة .

ومن ناحية اخرى ، هناك اوقاف في قرية باليوقالستى (فالانجه) تتبع لمسجد القرية مساحتها ١١٠ دونمات ، نزعت ملكية مائة دونم منها من قبل الحكومة واعطيت لكنيسة القرية المجاورة ، وقد رفع المسلمون قضية الى المحكمة منذ اربع سنوات وما زالت القضية معلقة حتى هذه اللحظة .

حادي عشر : مشكلة اللغة البوماكية :

قلنا فيما سبق انه يوجد بالاقلية الاسلامية اناس يتكلمون باللغة البوماكية (الشبيهة بالبلغارية) بالاضافة الى اللغة التركية يعيش اغلبهم في قرى جبلية على حدود بلغاريا. فكل من بلغاريا واليونان تدعى ان اصل هؤلاء الناس منهم. وفي عهد الاحتلال البلغاري للمنطقة كان الاداريون البلغاريون قد غيروا اسماء اخواننا هؤلاء ـ في الحرب العالمية الثانية وقبله ـ من اسماء اسلامية الى بلغارية . واليونانيون ايضا يدعون ويزعمون ان منطقة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

البوماكيين ـ كانت منطقة مسيحية ولكن العثمانيين اجبروهم على الاسلام فاسلموا . انهم ينحدرون من سلالة الاسكندر الاكبر ، فعليهم ان يتنصروا حتى يستفيدوا من كافة الحقوق المدنية وغيرها ، او

على الاقل ان يتركوا الاتصال بتركيا . حيث لا علاقة لهم بتركيا حسب الادعاء اليوناني . وفي الشهور الاخيرة شبهت احدى الصحف اليونانية وهي صحيفة بونديكى في عددها الصادر بتاريخ الجمعة ٢٥ يناير ١٩٨٥م شبهت العلاقة بين اخواننا البوماك وتركيا فقالت (هي كعلاقة اليوناني بالصين) بل ان الحكومة اليونانية اوصت بفتح مدارس خاصة لهم تدرس بلغتين : اليونانية والبوماكية بدلا عن التركية واليونانية الامر الذي لايمكن ان يقبله المسلمون بحال من الاحوال .

ومهما كان الامر فان الحقائق تبدو غير ذلك لان اخواننا هؤلاء مسلمون حقيقيون ويشعرون في داخل انفسهم انهم من اصل تركي ، لايوناني ولا بلغاري والتاريخ يثبت ذلك .

ثاني عشر : مشكلة الغرامات المالية :

من المشاكل التي تواجهها الاقلية الاسلامية في اليونان ، مشكلة الغرامات المالية الكبيرة ، ففي السنة الاخيرة وضعت الحكومة على بعض الصحفيين والمحامين ومدرسي القران الكريم في محافظة اكسامتى غرامات مالية كبيرة جدا، كما وضعت على اصحاب المحلات التجارية والحرفية من افراد الاقلية الاسلامية غرامات مالية تعادل كل واحدة منها بالف وخمسمائة دولار امريكي على وجه التقريب .

ثالث عشر : مشكلة البطالة :

قلنا فيما سبق ان حوالي ١٥٪ من المسلمين في الاقلية الاسلامية من العمال فهؤلاء لايجدون عملا احياناً في منطقتهم التي يعيشون فيها فيضطرون الى الهجرة الى مناطق اخرى داخل اليونان وخارجها . وهناك يتعرض بعضهم لفتن في دينه ودنياه .

ومن ناحية اخرى قد يتعرض بعض الشبان الذين كانوا بالخارج لعملية غزو ثقافي تجعل احدهم عندما يعود غريباً بين اهله وذويه ، ولا يفوتنا ان نذكر ان هنالك تفرقة واضحة في العمل بين العامل المسلم والمسيحي في جميع المجالات حيث نجد العامل المسيحي هو المفضل لدى الاداريين والمسئولين .

● اثر هذه المشاكل على المسلمين :

هذه المشاكل تؤثر على المسلمين في تراقيا الغربية في اليونان تاثيرا سيئا فاذا كان الانسان لا يسمح له بشراء عقار او انشاء مبان جديدة او فتح محلات تجارية كبيرة فماذا يفعل ؟ واين يسكن اذا انهدم بيته القديم ؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فمثلا نجد ان بيع العقارات من مسلم الى مسلم من غير المسموح به . اما اذا اضطر المسلم لبيع شيء مما يمتلكه من عقار او غيره فان البنوك مستعدة لاقراض المسيحي لشراء عقار او ممتلكات المسلم فماذا يعني هذا ؟ بصريح العبارة ان الدولة اليونانية تقول للمسلم : « بع ارضك ومسكنك ثم هاجر من البلد او اسكن في الخيمة ان شئت) .

نتيجة لهذه الضغوط والمشاكل والسياسات المتحيزة فقد هاجر كثير من المسلمين الى تركيا . ومن ثم اصبح المزارع بلا ارض يفلحها ، والمدارس بلا مدرسين او كتب ، هذه هي سياسة الحكومة اليونانية لتفريغ الارض من اصحابها المسلمين .

ثم اذا اخذت ـ لاسمح الله ـ اوقاف المسلمين من ايديهم فماذا يكون مصير بعض المساجد والمدارس الاسلامية ؟ كما ان موضوع اللغة والغرامات المالية والبطالة ايضاً يجعل المسلمين يفكرون في مستقبلهم ومستقبل اولادهم .

ومن ناحية اخرى نستطيع ان نقول ان الضغوط والمشاكل هذه قد ايقظت في المسلمين روح الدفاع عن الدين والمال ووحدت كلمتهم نحو المطالبة بحقوقهم بطرق سلمية وقانونية والامثلة على ذلك كثيرة منها :

١ ـ المذكرة التي قدمت الى السيد جورجيوص راللس حينما كان رئيسا للوزراء .

٢ ـ المذكرة المؤرخة بتاريخ ٢ ابريل ١٩٨١م التي قدمت الى سفراء الدول الموقعة على معاهدة لوزان وهم : سفير انجلترا ، وسفير ايطاليا ، وسفير فرنسا وسفير اليابان في اثينا ، ثم سفراء الدول العربية والاسلامية في اثينا وهي سفارة المملكة العربية السعودية ، العراق ، ايران ، سوريا ، الكويت ، ليبيا ، الجزائر ، باكستان ، السودان ، مصر والاردن .

٣ ـ البرقيتان اللتان ارسلتا من قبل النائب المسلم في البرلمان اليوناني السيد محمد يشار اوغلو الى رئيس الوزراء السيد اندره اوباباندره او الاولى بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٥م بخصوص بعض مشاكل المسلمين في اليونان والثانية حول الغرامات المالية على المسلمين ابرقت بتاريخ ١٩٨٤/٨/١٣م .

٤ ـ ما تقوم به اتحادات العمال من مسلمي تراقيا الغربية في المانيا الغربية لدى البرلمان الاوروبي .

٥ ـ والمذكرة التي ارسلها مسلمو قرية امبنوص (شامين) الى رئيس وزراء اليونان في موضوع الحوادث التي جرت في منطقتهم بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٧٩م .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

● آمال المسلمين في اليونان :

الاقلية الاسلامية في اليونان تأمل في :

١ ـ حل مشاكلها بطرق سلمية وقانونية .

٢ ـ تحسن العلاقات بين تركيا واليونان . اذ ثبت تاريخياً وواقعياً انه كلما تحسنت العلاقات بين الدولتين عاشت الاقليتان (الاسلامية في اليونان والمسيحية في تركيا) حياة طيبة بدون مشاكل، وكلما توترت العلاقات بينهما اختلقت وظهرت عدة مشاكل جدية وذو خطورة .

يجب ان نذكر هنا انه لاخلاف يذكر بين العنصرين المسلم والمسيحي في تراقيا الغربية . انهما يعيشان في وفاق تام . بينما المشاكل توجد من قبل الحكومة والاداريين المحليين عمداً .

٣ ـ مساندة الدول العربية والاسلامية وكل المؤسسات الاسلامية في حل مشاكل الاقلية المسلمة باليونان عن طريق الاتصالات بالمسئولين في الحكومة اليونانية .

٤ ـ حث الدول العربية الغنية بعض مواطنيها على انشاء مصانع او اماكن عمل في تراقيا الغربية في اليونان بالاتفاق مع الدولة اليونانية وبشرط ان تكون نصف العمال على الاقل في تلك المؤسسات من المسلمين . اذ نرى احياناً ان بعض اخواننا المسلمين الاغنياء يفتحون اماكن عمل او مصانع في مناطق بعيدة عن الاقلية المسلمة بالاشتراك مع اليونانيين المسيحيين ولا يوجد من بين عمالهم احد من مسلمي الاقلية ، مع حاجة كثير منهم الى العمل .

٥ ـ مساعدات مالية لرجال الدين وعلى الاخص خريجي الجامعات الاسلامية او المعاهد الاسلامية العليا منهم . لان المتخرج الجديد اذا لم تدفع له مرتب مناسب يترك البلد ويهاجر الى بلد آخر فتتضرر الاقلية .

٦ ـ ارسال وفود اسلامية الى المنطقة . فالزيارات المتكررة لتلك الهيئات والوفود الاسلامية تعيد الثقة للمسلمين هناك وترفع من روحهم المعنوية .

واخيراً نسأل الله تعالى ان يعين الأمة الاسلامية في كل أرجاء العالم . وفقنا الله واياكم الى كل ما يحبه ويرضاه . وهو السميع المجيب .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية